المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد السادس عشر / الجزء الأول كانون الأول 2022

أثر معايير منح الإئتمان المصرفي على جودة المعلومات المحاسبية

The impact of Bank Credit Granting Criteria on Quality of Accounting Information

(دراسة ميدانية على المصارف العاملة بمدينة نيالا – ولاية جنوب دارفور).

د. محمد علي عبدالله أبكر

أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة نيالا، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية

Email: mohali17917@gmail.com

Dr.. Muhammad Ali Abdullah Abkar

Assistant Professor of Accounting, University of Nyala, Faculty of Economics and Business Studies.

د. كرار محمد حسن محمد

أستاذ المحاسبة المساعد، جامعة الضعين، كلية العلوم الادارية

Dr.. Karar Mohamed Hassan Mohamed

Assistant Professor of Accounting, El Daein University, Faculty of Administrative Sciences

أ. إيمان عبد الله موسى جماع

محاضر بقسم المحاسبة، جامعة نيالا، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية

a. Iman Abdullah Musa Jamaa

Lecturer, Department of Accounting, University of Nyala, Faculty of Economics and Business Studies

المخلص.

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى بيان أثر معايير منح الإئتمان المصرفي على جودة المعلومات المحاسبية، استخدمت أداة الإستبانة لجمع المعلومات من عينة الدراسة المتمثلة في المصارف العاملة في ولاية جنوب دارفور مدينة نيالا، حيث بلغت (100) مبحوث، إنهجت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لإختبار صحة الفرضيات عن طريق البرنامج الإحصائي (AMOS)، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية

إيجابي لمعايير منح الائتمان المصرفي على جودة المعلومات المحاسبية، أوصت الدراسة بالاهتمام بإقامة دورات تدريبية حول المعايير الائتمانية وكيفية تطبيقها بشكل فعال والاستفادة القصوى من مزايا تطبيقها في المصارف العاملة بولاية جنوب دارفور التي عانت من الحروب منذ فترة طويلة، الاهتمام والتأكيد على دور شخصية العميل على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في المصرف من خلال إجراءات عديدة، العمل على تخصيص دائرة مستقلة بملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في المصرف بهدف زيادة الاستفادة من هذا النظام في تحسين الأداء.

الكلمات المفتاحية: معايير منح الإئتمان المصرفي، الملاءمة، الموثوقية

Abstract.

The study mainly aimed to demonstrate the impact of the criteria for granting bank credit on the quality of accounting information. The questionnaire tool was used to collect information from the study sample represented by banks operating in the state of South Darfur, Nyala, which amounted to (100) respondents. The study followed the descriptive analytical approach to test the validity of the hypotheses. Through the statistical program (AMOS), the study reached several results, including the existence of a positive statistically significant impact of the criteria for granting bank credit on the quality of accounting information. Banks operating in South Darfur, which have suffered from wars for a long time, pay attention and emphasize the role of the client's personality on the suitability and reliability of the quality of accounting information in the bank through several procedures, working to allocate an independent department to suit the quality and reliability of the accounting information in the bank in order to increase the benefit of this system in improving performance.

Keywords: criteria for granting bank credit, suitability, reliability.

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

1. المقدمة

تلعب جودة المعلومات المحاسبية دور كبير في إتخاذ القرارات المختلفة من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية، فهي بمثابة دليل يرشدهم في إتخاذ قراراتهم الرشيدة، فكان لابد من تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يلعب الائتمان المصرفي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وذلك لحاجة الاقتصاد المتزايدة لرأس المال، وبالتالي فإن تطور دور المصارف والمؤسسات المالية

الأخرى في الاقتصاد الوطني وقيامها بمسؤولياتها في توفير الائتمان اللازم لإحتياجات القطاعات الاقتصادية وتقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة والخدمات المصرفية الأخرى وفق سياسة إئتمانية شاملة وواضحة يعتبر دعامة أساسية للدفع بالإقتصاد نحو النمو والاستقرار، وذلك من خلال المعلومات التي تقدمها التقارير المالية، وبالتالي مساعدة هذه الفئات في إتخاذ القرارات المناسبة.

2. مشكلة الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير منح الإئتمان المصرفي على جودة المعلومات المحاسبية؟

وتتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية؟

3. أهمية الدراسة

أولا: مضامين الدراسة النظرية

تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة من خلال معرفة الدور الذي تسهم به أبعاد المعايير الائتمانية وجودة المعلومات المحاسبية في المصارف والتعرف على متغيرات الدراسة، والمؤثرات المنصبة عليها وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين معايير الائتمان وأبعاد جودة المعلومات المحاسبية، أما على مستوى العلاقة التفصيلية فقد دعمت النتائج وجود علاقة ايجابية معنوية بين

شخصية العميل والملائمة وبين شخصية العميل والموثوقية والضمانات المقدمة والموثوقية وبين الضمانات المقدمة والملائمة، كما اختبرت الدراسة نظريات المنشاة القائمة على الموارد لتفسير متغيرات الدراسة وهو يعد إضافة وإسهام للمعرفة.

ثانيا: مضامين الدراسة التطبيقية

يمكن تطبيق نموذج هذه الدراسة بالمصارف العاملة بولاية جنوب دارفور بحيث يتم استخدامه في المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتفصيل العمل بالمعايير الائتمانية والذي بدوره يعكس جودة المعلومات المحاسبية، هذه الدراسة تبين لمتخذي القرار مدى أهمية موضوع الدراسة للمصارف الذي يكشف مدى تطبيق المعايير الائتمانية الذي يعكس من خلاله أهمية جودة المعلومات المحاسبية.

نتائج هذه الدراسة قد تكون مفيدة للممارسين بالمصارف عندما تؤخذ نتائجها في الحسبان، حيث يمكن الاستفادة من نتائجها في معرفة أكثر العوامل المكونة للمعايير الائتمانية من واقع التطبيق بهذه المصارف على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تشكل دراسة هذه العوامل فرص يستفاد منها في المصارف محل الدراسة.

4. أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة في الهدف الرئيس التالي: **(دراسة أثر معايير منح الإئتمان المصرفي على جودة المعلومات المحاسبة)**، وتتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

- توضيح أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- بيان أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية.
- معرفة أثر الضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على أثر الضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية.

5. متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** معايير منح الائتمان المصرفي معبر عنه بـ (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الضمانات المقدمة من العميل).

- **المتغير التابع:** جودة المعلومات المحاسبية معبر عنه بـ (الملاءمة، الموثوقية).

العلاقة بين متغيرات الدراسة

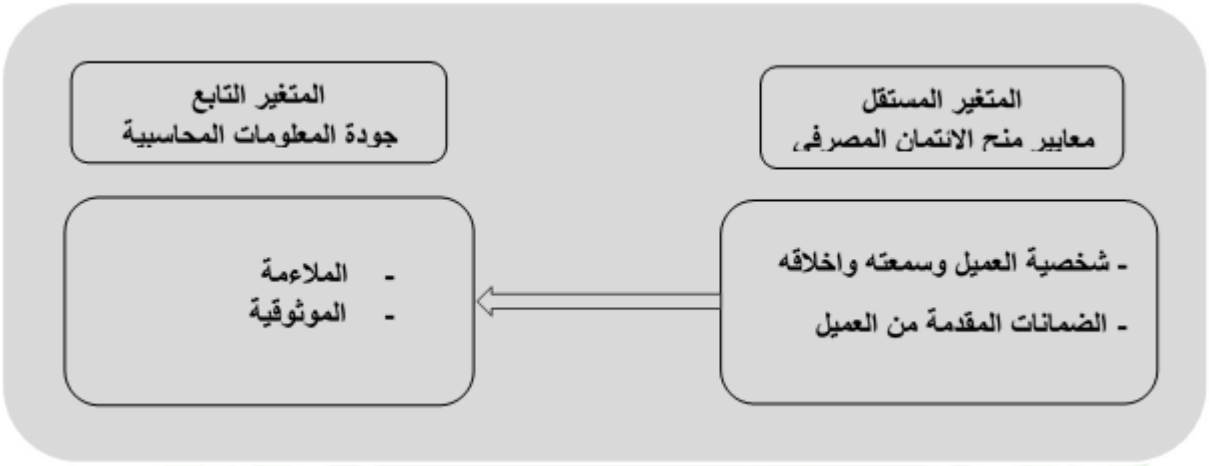

إعداد: الباحثون 2022م

6. فرضيات الدراسة

إختبرت الدراسة **فرضية رئيسية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير منح الائتمان المصرفي على جودة المعلومات المحاسبية، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية.

7. منهجية الدراسة

إعتمد الباحثون على المنهج التحليلي الوصفي لدراسة وتوضيح أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

8. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود المكانية:** المصارف العاملة في ولاية جنوب دارفور، مدينة نيالا.
- **الحدود الزمانية:** خلال العام 2022م.
- **الحدود البشرية:** تمثلت في عينة الدراسة (مدير المصرف، نائب المدير، المحاسبون، المراجعون، المحللون الماليون، ادارة المراجعة).

9. أدوات جمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات في الآتي:

- مصادر البيانات الأولية: تتمثل في إستمارة الاستبانة.
- مصادر البيانات الثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات العلمية والمؤتمرات والرسائل الجامعية والشبكة العنكبوتية.

10. هيكل الدراسة

تم تبويب الدراسة إلى أربعة محاور، حيث يشتمل المحور الأول على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما المحور الثاني إحتوى على الاطار النظري لمتغيرات الدراسة المستقل والتابع، والمحور الثالث اشتمل على إجراءات الدراسة الميدانية، وإحتوى المحور الرابع على النتائج والتوصيات والمقترحات بدراسات مستقبلية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة: محمود (2016)، تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة بالجزائر، وهدفت الى دراسة الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لكي تفي بأغراض مستخدميها، وبيان الأثر بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، اختبرت الدراسة فرضية رئيسة مفادها: "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"، وتوصلت الدراسة الى مجموعة

نتائج منها: تزداد جودة المعلومات المحاسبية كلما توفرت على خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا ما سيساهم في عملية اتخاذ القرار الرشيد، وأوصت الدراسة بضرورة الحرص أكثر على أن تكون المعلومات المحاسبية تتميز بخصائص نوعية هذا ما سيساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

دراسة: بوقندورة (2017)، تناولت هذه الدراسة موضوع جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية، واختبرت الدراسة عدة فرضيات منها: "تعتبر المعلومات المحاسبية أكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتصف بالجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة لتقييم مستوى جودة المعلومات"، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها: هناك غياب للإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي بإمكانها توضيح العديد من الأمور الغامضة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب لكونها مفيدة في عملية اتخاذ القرار.

دراسة: دادة (2018)، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية، وهدفت الى معرفة أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية وذلك من خلال توضيح العلاقات بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان، وأثر مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بالإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان. واختبرت الدراسة ثلاث فرضيات مفادها: " توجد علاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية، توجد علاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية؛ وتوجد علاقة بين مستوى إدراك متخذي قرارات منح الإئتمان بمعايير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية". وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها: يتم الأخذ بعين الاعتبار عند صنع قرار منح الائتمان على مصداقية وشفافية القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة طالبة الإئتمان، وأوصت الدراسة

بضرورة القيام بدورات تدريبية متخصصة في مجال معايير المحاسبة الدولية، لموظفي البنوك بشكل عام وموظفي أقسام الإئتمان بشكل خاص.

دراسة: بدارين (2019)، تناولت هذه الدراسة موضوع العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية. وهدفت الى التعرف على العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي لكل من تسهيلات الشركات والأفراد في البنوك التجارية العاملة في فلسطين، أجابت الدراسة على الأسئلة الأساسية التالية: "ما مدى تأثير الوضع المالي للعميل على قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟ ما مدى تأثير السمات الشخصية للعميل على قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟ ما مدى تأثير نمط السياسة الائتمانية للبنك على قرار الائتمان المصرفي للعميل في البنوك التجارية العاملة في فلسطين؟""، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها: هناك دور مهم لعامل نمط السياسة الائتمانية للبنك والمؤشرات المالية للعميل والسمات الشخصية للعميل، كما تبين وجود علاقة قوية ذات دالة إحصائية بين المتغيرات الثلاثة في عملية إتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، أوصت الدراسة بضرورة التركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وذلك بطلب القوائم المالية وتحليلها، والاهتمام بالسمات الشخصية للعميل مثل نوع وحجم نشاط للعميل، وسيرته الائتمانية ومدى التزامه بتسديد القروض وفوائدها في مواعيده المحددة.

دراسة: الشلال (2020)، تناولت هذه الدراسة موضوع قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق، وهدفت الدراسة الى قياس مستوى تأثير إجمالي الودائع على إجمالي الائتمان في العراق؛ كما هدفت الى تحليل تطور الودائع والائتمان في البنوك التجارية في العراق، اختبرت الدراسة فرضية رئيسة مفادها: "أن التغيرات في إجمالي الودائع للبنوك التجارية في العراق لم يكن لها تأثير معنوي على إجمالي الائتمان، وذلك بسب الاختلالات التي عانى منها القطاع المالي خلال المدة من 2004م الى 2019م"، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها: أن ودائع البنوك التجارية في العراق لم تمارس تأثيراً يذكر على الائتمان لديها في الآجال الثلاثة –الطويل، المتوسط، والقصير– وذلك بسبب التشوه الذي يشوب العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في العراق والمنطلق

من مسببات اقتصادية وسياسية ومؤسساتية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل الجاد على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في العراق وبما يضمن رفع كفاءة أداءه وتأهيله ليأخذ دوراً تنموياً أكبر من خلال وضع قواعد تمويل تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

دراسة: قراطم (2022)، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات بمصنع إسمنت زليتن، وهدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات؛ كما هدفت الى التعرف على مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات بمصنع أسمنت زليتن التابع للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة، اختبرت الدراسة فرضيتين رئيستين مفادهما: "لجودة المعلومات المحاسبية دور مهم في اتخاذ القرارات بمصنع أسمنت زليتن، والنظام المحاسبي المتبع داخل المصنع يقدم المعلومات الملائمة التي تساعد في اتخاذ القرارات"، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها: أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي تؤثر في متخذ القرار بشكل كبير؛ ويقدم النظام المحاسبي المتبع بمصنع أسمنت زليتن معلومات صحيحة وموثوق بها بدرجة مقبولة، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة جودة المعلومات المحاسبية من حيث الزيادة في الدقة والسرعة وأن تكون المعلومات المحاسبية التي مؤثرة في متخذ القرار بشكل كبير.

في ضوء إطلاع الباحثون على الدراسات السابقة، تبين بأن جميعها ذات قيمة علمية كبيرة وقد تم الإستفادة منها في بناء وتطوير فرضيات الدراسة، بالإضافة الى أنه تم الإستفادة منها في تبيان مفهوم متغيرات الدراسة. يلاحظ أن الدراسة الحالية تعتبر إستكمالاً للدراسات السابقة التي تم تناولها؛ وتتفرد عنها بتناولها العلاقة بين معايير منح الإئتمان المصرفي وجودة المعلومات المحاسبية؛ كما تميزت هذه الدراسة عن سابقاتها في كونها تدرس مجتمع يمتاز بالحوجة الى التنمية الاقتصادية والإجتماعية ألا وهو مجتمع إقليم دارفور بإعتباره مجتمع تأثر كثيراً بالحرب التي إندلعت فيه منذ العام 2003م، حيث مازلت آثارها الاقتصادية تؤثر في هذا المجتمع؛ وتركزت عينة هذه الدراسة في مجموعة المصارف العاملة بولاية جنوب دارفور – مدينة نيالا.

المحور الثاني: الإطار النظري

أولاً: معايير منح الإئتمان المصرفي

1. مفهوم الإئتمان المصرفي

إن أصل معنى الإئتمان في لغة الاقتصاد هو القدرة على الاقتراض، كما يعنى في اصطلاح الاقتصاديين أنه "إلتزام جهة لجهة بالاقتراض أو المداينة"، كما يعني الثقة التي يليها المصرف لجهة ماء سواء كانت طبيعية أو معنوية، بأن يمنحها مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة، في مقابل عائد مادي، وبضمانات تمكن المصرف من شراء قيمة المال في حال توقف الجهة الممولة عن السداد. ويمكن تعريف الإئتمان بأنه مقياس لقابلية الشخص المعنوي للحصول على النقود مقابل تأجيل الدفع الى وقت معين في المستقبل." وبهذا يعتبر الإئتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل بكافة أنواعه (القسيط، المتوسط، والطويل) المستخدم في أغلب النشاطات التجارية والصناعية والخدمية. (محمد، 2021م، ص 138).

2. مفهوم معايير منح الإئتمان المصرفي

تعتبر عملية منح الإئتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها البنوك والمصارف التجارية، وتعتبر هذه العملية المصدر الأساسي لإيراداتها وتدفقاتها النقدية؛ لذلك يجب على هذه المؤسسات وضع ومراعاة المعايير اللازمة المنظمة لهذه العملية؛ ويمكن تعريف معايير منح الإئتمان بأنها النماذج أو المقاييس التي تساعد مانح الإئتمان المصرفي من تخفيض المخاطر المصاحبة لعملية منح الإئتمان. يعتمد نجاح الإئتمان المصرفي بتخفيض درجة المخاطرة المصاحبة له، ومن ثم رفع درجة احتمالات تحصيل المبالغ التي تم إقراضها إلى أكبر درجة ممكنة، وتتحقق هذه النتيجة من خلال تحليل مجموعة من المعايير، والتي تعتبر دليل يهتدي به محللي الإئتمان على مستوى العالم، والتي على أساسها يقوم البنك بدراسة الجوانب المختلفة لدى عملية المقترض. (دادة، 2018م، ص 138)، ومن أبرز هذه المعايير الآتي: (بدارين، 2019م، ص 28 – 29)

أ. **نـوع العميـل:** يتم تقييم العميل الائتماني من خلال تكوين صوره كاملة وواضحة عن شخصيته، وذلك خلال مقابلة العميل والحصول على كل المعلومات والبيانات التي ترغب بها إدارة الائتمان، وبالتأكيد أن إدارة الائتمان سوف تستند الى مؤشرات النجاح بهذه الأعمال بتقدير مخاطر النجاح في المستقبل، بالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل لآخر بسبب عدم النجاح تعطي انطباعاً يدفع الى الحذر من تقييم خط العميل المستقبلي.

ب. **الغرض من الإئتمان:** تشمل هذه الركيزة على أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان الى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا الحد من التحقق ورفض الطلب، ويحدد الغرض من الائتمان احتياجات العميل والتي يمكن تلبيتها أو لا يمكن ذلك أو أنها تتناسب مع سياسات البنك أو المؤسسة أو صلاحيات إدارة الائتمان.

ج. **قدرة العميل على السداد:** يركز هذا المعيار على تحديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق في الاختبار الحقيقي لسلامه القرار الائتماني هو الحصول على السداد في الموعد المتفق عليه، ويتم تحديد ذلك من خلال تقدير وتدفقات النقدية للعميل والتي تحدد قدرته في السداد ومن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارج منه تعطي تصوراً أولياً فيما إذا كان العميل معرض لحاله من العسر المالي أم لا.

د. **الحماية:** وهي استكشاف احتمالات وأدوات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بإلتزاماته تجاه البنك.

هـ. **النظرة المستقبلية:** هذا المعيار يوضح استكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوع للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية، ولهذا فقط تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد بمعدل النمو العام الى نسبه التضخم ومعدلات الفوائد وسعر الصرف وغيرها، وتعرف السياسة الائتمانية بأنها " إطار عام يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والشروط الإرشادية التي تعتمد عليها إدارة الإئتمان في إتخاذ قرار منح الإئتمان للعميل." (حمزة، 2017م، 13).

3. المخاطر الائتمانية وأنواعها:

يُعد الائتمان أداة حساسة قد تؤدي مخاطرها الى حدوث أضرار كبيرة في الاقتصاد إذا لم يحسن استعماله بطريقة مُثلى، فضلاً عن تأثير مخاطره على تحقيق أهداف المصرف التجاري، فالائتمان يُعد احد مصادر تحقيق الأرباح وكذلك مصدر لإشباع الحاجات التمويلية لزبائن البنك، فالمصرف يختار نوع الإستراتيجية التي يتبناها عند اتخاذ قراره الائتماني ويعمل في إطارها، أي استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منحه، وعليه ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أهداف منح الائتمان والعوائد الناتجة عنه والملائمة بين المخاطرة والعائد، فضلاً عن تعميم إستراتيجية مخاطر الائتمان على العاملين بالمصرف والتأكد من أن إدارة مخاطر الائتمان تحدد مخاطر الائتمان وتراقبها وتقوم بالإبلاغ عنها في الوقت المناسب، ويمكن تلخيص أنواع المخاطر الائتمانية في الآتي (بجاي، 2021م، ص 67، 68):

- **مخاطر السيولة:** ترتبط عملية منح الائتمان للزبائن بوجود توافق بين آجال مصادر أموال المصرف لتوافر السيولة الكافية ومواجهة طلبات السحب للودائع من طرف زبائن أخرين، حيث تؤثر عدم قدرة المصرف على توفير السيولة بتكلفة مقبولة على الربحية، فينتج عن ذلك مخاطر فشل المؤامة بين المسحوبات النقدية وتسديدات الزبون المقرض.
- **مخاطر التسعير:** ينبغي على المصرف دراسة أسعار الخدمات المقرضة التي يتم تحميلها للزبائن في صور أعباء وربطها بمستوى المخاطر فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات.
- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل:** ينبغي أن تتناسب فترة التسهيل مع طبيعة نشاط الزبون، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.
- **مخاطر تقلب أسعار العملات:** وتتمثل في مخاطرة الخسائر المتحققة نتيجة التغيرات في سعر صرف العملات، وهذا يتطلب التحوط منها لتجنب الخسائر المحتملة.
- **مخاطر التنفيذ:** أي سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو بالموافقة بالاعتماد على تحديث المعلومات الخاصة بالزبائن بشكل يومي، وأن أي تأخير فيها سوف يؤثر على إلتزامات الزبائن.

- **مخـاطر الأخطـار والتبليـغ:** أي التبليـغ للطـرفين الطـرف الـداخلي (أقسـام وإدارات المصـرف) والخارجي (الزبون) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام.
- **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** أي عدم الوقوف على التغيرات التي تمثل مؤشرات متكررة كالقروض المتعثرة المستحقة الوفاء لدراسة أسبابها ومراجعتها ثم إيجاد الحلول لتجاوزها.
- **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات:** أي مخاطرة نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطرة كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية.
- **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة:** أن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير المنتظمة يخفف من الآثار السلبية لزيادة المديونية، لذا ينبغي على المصرف الإلتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.
- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** وهي المخاطر الناشئة بشكل رئيسي عن الزبون لعدم قدرته على السداد، حيث تتعلق بشخصيته وأهليته أو تقديمه معلومات مضللة أو ربما عدم وجود إمكانية مادية.

ثانياً: جودة المعلومات المحاسبية

1. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يشير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية الى مضمون الخصائص النوعية التي تتصف بها المعلومات المحاسبية ذات الصلة والموثوقة والقابلة للمقارنة، والتي تفيد بدورها مستخدمي المعلومات المحاسبية والمتمثلين في الإدارة، المستثمرين، المقرضين، والحكومة. (محمد، 2015م، ص 153) كما يقصد بجودة المعلومات المحاسبية، تلك المعلومات التي ترتبط بحصول مستخدمي المعلومات المحاسبية على معلومات ذات قيمة تنبؤية وتأكيدية، وتصف بدقة ما حدث بالفعل دون حذف أو إضافة؛ كما تتصف بقابليتها للفهم والمقارنة، ويمكن التحقق منها والإفصاح عنها في الوقت المناسب. (عطية، 2021م، ص 12) جودة المعلومات المحاسبية تعنى كفاءة المعلومات التي تتضمنها المستندات والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية وذلك للإيفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات المحاسبية، بقية تقليل خطر الخطأ والحذف والتزييف في القوائم المالية المنشورة.

(الدوسري، 2011م، ص 13) إن جودة المعلومات المحاسبة تعنى مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. (نورالدين، 2018م، ص 138)

يرى الباحثون أن جودة المعلومات المحاسبية تعنى قدرة المعلومة المحاسبية على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على الإيفاء بمتطلبات صناعة القرارات في الوقت المناسب، وخلو هذه المعلومات من الأخطاء والتزوير، وتعكس بدورها ما حدث في الماضي بدقة وذلك لتمكين مستخدمها من التنبؤ بالمستقبل بصورة أكثر شمولية، كما تتصف هذه المعلومات بالقابلية للفهم لدي كافة مستخدميها.

2. معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل أهم معايير جودة المعلومات المحاسبية في الآتي: (حمودي، 2020م، ص 408 – 409)

أ. الدقة: يعتبر أهم معيار لجودة المعلومات المحاسبية، حيث يقصد بالدقة هنا خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء، وتساهم دقة المعلومات المحاسبة في جودة القرار وكذلك تجنب القرارات الخاطئة وتقلل من التكلفة وإهدار الوقت، وتقاس دقة المعلومات المحاسبية بالعلاقة بين الصحة والوفرة في الوقت المناسب، وكلما زادت دقة المعلومات المحاسبية زادت جودتها، وبالتالي تعبر عن الماضي بصورة أمثل مما يساعد في التنبؤ بالمستقبل بصورة جيدة. (الساعدي، 2013م، ص 15)

ب. **القياس:** يعتبر أهم معيار للحكم على جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن المعلومات المحاسبية الجيدة تتمتع بإمكانية وضعها في نموذج للتأكد من سلامتها ودقتها، وهناك عدة نماذج لقياس جودة المعلومات المحاسبية منها ما يرتبط بالأرقام المحاسبية والمتمثلة في: نماذج جودة الأرباح، والقدرة التقييمية، والاستحقاق والاعتراف بالمكاسب والخسائر، وأخرى تربط بين بالخصائص التشغيلية والمتغيرات الهيكلية ذات الصلة بالمنشأة مثل: حوكمة الشركات، والمراجعة الخارجية،

وهيكل الملكية، وهناك نوع أخر من نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية يتمثل في مقياس الخصائص وهذا النوع يربط بين النماذج الكمية والنوعية للمعلومات المحاسبية. (محمد، 2021م، ص 511، 512)

ج. **مدى الإستفادة الجيدة منها:** تتمثل الإستفادة الجيدة من المعلومات المحاسبية الدقيقة في مساعدة متخذي القرار في الإيفاء بمتطلبات صنع القرار في الوقت المناسب وذلك للقيام بالتقييمات اللازمة وتصحيح الإنحرافات عن النتائج المتوقعة.

د. **الفاعلية:** ويقصد بها قدرة المعلومة المحاسبية على تحقيق الهدف منها والذي يتمثل في مساعدة متخذي القرارات من داخل وخارج المنشأة. وتعتبر الفاعلية من معايير جودة المعلومات المحاسبية لكونها تتضمن تحقيق المعلومات المحاسبية الجيدة للهدف المنشود منها.

هـ. **الكفاءة:** ونقصد بالكفاءة هنا المقدرة على الإستغلال للمعلومات المحاسبية المتوفرة في الوقت المناسب وبأقل التكاليف الممكنة، حيث تعتبر الكفاءة أحد معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية لأنها تلزم منتجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية بالإستغلال الأمثل للموارد المعلوماتية المتاحة.

3. خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن توضيح خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة كما يلي: (ياسمينة، 2018م، ص 316 – 318)

3-1 **الخصائص الأساسية؛** وتشتمل على خاصتين وهما:

3-1-1 **الملاءمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم وتحتوي على الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية. وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

أ. **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.

ب. **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

ج. **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

2-1-3 **الموثوقية**، وتعني التأكيد من خلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة أنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله؛ إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وتشتمل الموثوقية على الخصائص الفرعية التالية:

أ. **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

ب. **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

ج. **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين .

إذن الملاءمة والموثوقية تمثلان الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض

بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

3-2الخصائص الثانوية: بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي كما يلي:

3-2-1. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى. إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

3-2-2. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

بالإضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- **قيد حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
- الأهمية النسبية: تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كانت ذات أهمية نسبية. هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات

المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

ثالثاً: العلاقة بين معايير منح الإئتمان المصرفي وجودة المعلومات المحاسبية

أولت المعايير الدولية للمحاسبة عناية كبيرة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك بغرض زيادة تحسين جودتها؛ حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، حيث أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (30) الى أن مستخدمو القوائم المالية بحاجة الى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها، وذلك حتى تساعدهم في تقييم أداء المنشأة ومركزها المالي، وتكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأشارت كذلك إلى حاجة هؤلاء المستخدمين إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التي تزاولها المنشأة بصورة أفضل، وقد أكدت معايير المحاسبة الدولية أيضاً على أن الأمر قد يحتاج إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء مخاطر الائتمان المصرفي. (داود، 2016م، ص 5)

ويتضح مما سبق أن معايير المحاسبة الدولية أكدت على أهمية الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي، وكذلك مخصص الائتمان المصرفي والتي تعتبر مبالغ مجنبة لمواجهة هذه المخاطر، حيث يساهم الإفصاح عن هذا النشاط في رسم صورة واضحة وصادقة لمستخدمي القوائم المالية

للمصارف عن حقيقة نشاط الائتمان ومدى كفاءته وجودته، وسبل مواجهة المخاطرة المالية، ويتفق ذلك الاتجاه تماماً مع مبدأ كفاية الإفصاح، والذي يزيد من فعالية الإفصاح المحاسبي، وبالتالي فإن مبدأ كفاية الإفصاح يتطلب الإفصاح الواضح والكافي عن كل الأمور المهمة والمؤثرة الخاصة بنشاط وقرارات الائتمان المصرفي والتي أهمها هي مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه.

المحور الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

عرض وتحليل البيانات

يتناول الباحثون الإطار التطبيقي لعرض وتحليل البيانات، حيث يتطرق إلى المصارف العاملة في ولاية جنوب دارفور مدينة نيالا كمجال للدراسة التطبيقية.

يتناول أولا تحليلا لخصائص أفراد العينة واتجاهاتهم نحو كل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة من خلال المؤشرات الوصفية ومحاولة التوصل إلى مجموعة من النتائج يتم على أساسها التحليل والتفسير فيما يتعلق بالنموذج البنائي للدراسة، ثانياً فيتطرق للجانب الاستكشافي المتعلق بالبيانات وشروط تطبيق النموذج بالمعادلة البنائية وبعد ذلك يتم دراسة نموذج القياس من مختلف الجوانب المتعلقة به، وأيضا الانتقال إلى النموذج المتكامل أو ما يسمى بنموذج البناء، بحيث يعتبر هذا امرأ ضروريا للانتقال إلى نموذج تحليل المسار واختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة.

وصف مجتمع وعينة الدراسة

1.مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من (المصارف العاملة بولاية جنوب دارفور مدينة نيالا).

2. عينة الدراسة: تمَّ اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة عن طريقة العينة غير الاحتمالية (القصدية).

واختصرت عينة الدراسة في مجموعة من المصارف، حيث شملت العينة القيادات الإدارية ومن مدير إدارة ، مدير استثمار، محاسب، صراف ، رئيس قسم في هذه المؤسسات المصرفية العاملة بولاية جنوب دارفور حيث تم توزيع عدد (117) إستبانة لمجتمع الدراسة وقد بلغ عدد الاستبيانات المستردة (108) من جملة الاستبيانات الموزعة بنسبة (92%) ولم تسترد (9) إستبانة بنسبة (8%) وعند

عملية التحليل تم العثور على(8) استبانة غير صالحة فجملة الاستبيانات الصالحة بلغت (100) استبانة.

تقييم أداة الدراسة:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على الآتي:

اختبار صدق محتوى المقياس:

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين بلغ عددهم (3) من المحكمين في مجال التخصص، وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة، وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية وقد اعتبر الباحثين الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري وصدق المحتوى للأداة وبالتالي فإن الأداة أصبحت صالحة لقياس ما وضعت له.

اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة يتناول الباحثون دراسة اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة ولكل بعد على حدة، حيث من الضروري تحليل بعض الجوانب التي عبر عنها المبحوثين من خلال الفقرات المعبرة عن كل متغير حيث تفيد في تفسير بعض النتائج فيما بعد.

1. دراسة الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة:

احتوت البيانات الأساسية علي ستة عناصر هي النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة العملية، والمسمى الوظيفي.

جدول رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي للمعلومات الشخصية

العامل الديموغرافي	البيان	العدد	النسبة
النوع	ذكر	67	67
	أنثى	33	33
المجموع		100	%100
العمر	أقل من 30 سنة	21	21
	من 30 واقل من40 سنة	52	52
	من 40 واقل من50 سنة	15	15
	من 50 فأكثر	12	12
المجموع		100	%100
المؤهل العلمي	قبل الجامعي	24	24
	جامعي	63	63
	فوق الجامعي	13	13
المجموع		100	%100
الخبرة العملية	اقل من 5 سنوات	31	31
	من 5 الي10 سنوات	27	27
	من 15 والي 20 سنة	24	24
	21سنة فأكثر	18	18
المجموع		100	%100
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	21	31
	مدير إستثمار	23	23
	محاسب	20	20
	صراف	19	19
	رئيس قسم	17	17

ISSN: 2709-5312

المجموع		**100**	**%100**
التخصص العلمي	دراسات مصرفية	**15**	**15**
	محاسبة	**34**	**34**
	إقتصاد	**22**	**22**
	إدارة	**16**	**16**
	أخري	**13**	**13**
المجموع		**100**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يلاحظ أن البيانات الأساسية احتوت علي ستة عناصر هي النوع، العمر، المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الخبرة العملية، والمسمى الوظيفي، فيما يتعلق بالنوع نجد أن نسبة 67% من إفراد العينة هم ذكور وهي النسبة الأكبر بينما نسبة الإناث فهي 33% من حجم العينة، إما فيما يتعلق بالعمر فنجد إن نسبة.21% من إفراد العينة أعمارهم دون 30 سنة بينما نسبة.52 % من أفراد العينة أعمارهم تتراوح ما بين30واقل من 40 سنة وهي النسبة الأكبر في العينة وان نسبة 15% من عينة الدراسة أعمارهم ما بين40واقل من 50 سنة وان نسبة 12% من أفراد العينة أعمارهم ما بين50واقل من 60 سنة، أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فنجد إن نسبة 24% من أفراد العينة يحملون الشهادة قبل الجامعي، وان نسبة 63% من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة الجامعية وهي النسبة الأكبر وان 13% من إفراد العينة يحملون شهادات فوق الجامعية، وفيما يتعلق بالخبرة نجد إن نسبة 31% من إفراد العينة يملكون خبرة اقل من 5 سنوات وهي النسبة الأكبر في العينة وان نسبة 27% من أفراد العينة يملكون خبرة من 5 واقل من 10 سنوات بينما نسبة 24% من إفراد العينة يملكون خبره من 15 واقل من 20 سنة وان نسبة 18% يملكون خبرة أكثر من 20 سنه. وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي نجد إن 21% من عينة الدراسة يشغلون المدير إداري، وان نسبة 23% من إفراد عينة الدراسة يشغلون منصب مدير إستثمار وان نسبة 20% من أفراد العينة يشغلون منصب محاسب وان نسبة 19% من أفراد العينة يشغلون منصب صراف وأن نسبة.17% من أفراد العينة يعملون في منصب رئيس قسم، وفيما يتعلق بالتخصص العلمي نجد إن 15% من عينة الدراسة تخصصهم

مصارف، وان نسبة34% وهي النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يشغلون تخصصهم محاسبة وان نسبة 16% من العينة من إفراد العينة تخصصهم إدارة وان نسبة 22% من أفراد العينة تخصصهم إقتصاد ونسبة 13% من أفراد العينة تخصصاتهم أخري.

2. اتجاهات أفراد العينة لمتغير المعايير الائتمانية

حيث نحاول في هذا الجزء تقديم تفسيرات لإجابات أفراد العينة لأبعاد متغير معايير منح الائتمان المصرفي.

1.2. اتجاهات أفراد العينة لبعد شخصية العميل

يوضح الجدول رقم (2)التالي التوزيع النسبي لعبارات شخصية العميل بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل عبارة حيث تساعد مثل هذه المؤشرات في فهم أكبر لتوجهات المبحوثين العامة وأيضا درجات التشتت في الحكم على مدى أهمية كل عبارة بالنسبة إليهم.

جدول رقم (2) يوضح التوزيع النسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد شخصية العميل

م	العبارة	1	2	3	4	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	يقوم البنك بطلب مستندات من العميل تبين شفافية سجله المالي .	69.1	26.7	2.5	1.7	1.37	0.62	45.3
2	يقوم البنك قبل منح الائتمان بالتأكد من عدم حصول العميل علي دعاوي قضائية	32.5	55.9	9.2	1.7	1.81	0.73	40.3
3	يقوم البنك بالتعرف علي سمعة العميل من خلال المقابلة الشخصية	30.8	50.8	15	3.3	1.90	0.77	40.5
4	يعتمد البنك علي البعد الاجتماعي للعميل من خلال المقابلة الشخصية .	31.7	52.5	12.5	2.5	1.88	0.78	41.5

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال النتائج أن هناك موافقة على كل الفقرات الممثلة لهذا البعد، حيث كانت المتوسطات الحسابية تمثل وزناً نسبياً أعلى من 50%، مما يدل على أن ممارسات المؤسسات محل الدراسة مقبولة في هذا البعد، حيث أن أعلى متوسط حسابي يتعلق بالعبارة الأولى بمتوسط حسابي 1.37 ومعامل اختلاف 45.3% وهي قيمة تدل على قلة التشتت في الإجابة على العبارة، تليه العبارة التي تقول يقوم البنك قبل منح الائتمان بمتوسط حسابي 1.81 ومعامل اختلاف 40.3%، تليه العبارة

التي تقول يعتمد البنك علي البعد بمتوسط حسابي 1.88 ومعامل اختلاف 41.5%، أما العبارة التي جاءت في الترتيب الأخير فيتعلق يقوم البنك قبل منح الائتمان بالتأكد بمتوسط حسابي 2.20 ومعامل اختلاف 39.5%. وتدل قيمة معامل الاختلاف على درجة التجانس في الإجابات حول هذه العبارات.

2.2. اتجاهات أفراد العينة لبعد الضمانات المقدمة للعميل:

جدول رقم (3) يوضح التوزيع النسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعدا لضمانات المقدمة للعميل

م	العبارة	1	2	3	4	5	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
-1	يتأكد البنك من مقدرة العميل علي تغطية كافة التزاماته	27.5	43.4	25	2.5	1.7	2.07	0.88	42.5
-2	يعتمد البنك علي الرهن في زيادة الثقة لمنح الائتمان للعميل .	21.7	45	25.8	6.7	0.8	2.20	0.88	40
-3	يعتمد البنك علي الرهن بصورة أساسية في تحديد سقف الائتمان.	37.5	42.5	16.7	2.5	0.8	1.86	0.84	45.2

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال النتائج أن هناك موافقة على كل الفقرات الممثلة لهذا البعد، حيث كانت المتوسطات الحسابية تمثل وزناً نسبياً أعلى من 50%، مما يدل على أن ممارسات المؤسسات محل الدراسة مقبولة في هذا البعد، حيث أن أعلى متوسط حسابي يتعلق بالعبارة الثالثة التي تحاول معرفة يعتمد البنك علي الرهن بمتوسط حسابي 1.86 ومعامل اختلاف 45.2% وهي قيمة تدل على قلة التشتت في الإجابة على العبارة، تليه العبارة التي تقول يتأكد البنك من مقدرة العميل بمتوسط حسابي 2.07 ومعامل اختلاف 45.2%، أما العبارة التي جاءت في الترتيب الأخير فيما يتعلق يعتمد البنك علي الرهن بمتوسط حسابي 2.20 ومعامل اختلاف 40%.

3. اتجاهات أفراد العينة لمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية حيث نحاول في هذا الجزء تقديم تفسيرات لإجابات أفراد العينة لأبعاد المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية.

31. اتجاهات أفراد العينة لبعد الملائمة يوضح الجدول رقم (4) التالي التوزيع النسبي لعبارات الملائمة بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل عبارة حيث

تساعد مثل هذه المؤشرات في فهم أكبر لتوجهات المبحوثين العامة وأيضا درجات التشتت في الحكم على مدى أهمية كل عبارة بالنسبة إليهم.

جدول رقم (4) يوضح التوزيع النسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد الملاءمة

م	العبارة	1	2	3	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
-1	يحرص البنك علي توصيل المعلومات إلي متخذي القرار بطريقة ملائمة .	37.5	43.3	14.2	1.88	0.87	46.3
-2	يقوم البنك بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب	30.8	53.3	12.5	1.89	0.77	40.7
-3	يقوم البنك بتقديم معلومات محاسبية التي تتميز بقدرتها علي التنبؤ.	31.7	52.5	12.5	1.88	0.78	41.5

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال النتائج أن هناك موافقة على كل الفقرات الممثلة لهذا البعد، حيث كانت المتوسطات الحسابية تمثل وزناً نسبياً أعلى من 50%، مما يدل على أن ممارسات المؤسسات محل الدراسة مقبولة في هذا البعد، حيث أن أعلى متوسط حسابي يتعلق بالعبارة الأولى يحرص البنك علي توصيل بمتوسط حسابي 1.88 ومعامل اختلاف 46.3% وهي قيمة تدل على قلة التشتت في الإجابة على العبارة، تليه العبارة التي تقول يقوم البنك بتقديم معلومات بمتوسط حسابي 1.88 ومعامل اختلاف 41.5%، أما العبارة التي جاءت في الترتيب الأخير يقوم البنك بتوفير المعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي 1.89 ومعامل اختلاف 40.7%.

2.3إتجاهات أفراد العينة لبعد الموثوقية.

حيث نحاول في هذا الجزء تقديم تفسيرات لإجابات أفراد العينة لبعد الموثوقية، يوضح الجدول رقم (5) التالي التوزيع النسبي لعبارات لبعد الموثوقية بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل عبارة حيث تساعد مثل هذه المؤشرات في فهم أكبر لتوجهات المبحوثين العامة وأيضا درجات التشتت في الحكم على مدى أهمية كل عبارة بالنسبة إليهم.

جدول رقم (5) يوضح التوزيع النسبي والوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد الموثوقية

م	العبارة	1	2	3	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
-1	لاتحتوي التقارير المالية علي معلومات وهمية أو خاطئة	20	48.3	24.2	2.20	0.87	39.5
-2	يقوم البنك بالربط بين متخذي القرارات والمعلومات المحاسبية.	15	57.5	23.3	2.17	0.73	33.6
-3	يقوم البنك بتوفير معلومات محاسبية تتميز بالحيادية	25	33.4	33.3	2.26	0.95	42

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

يتضح من خلال النتائج أن هناك موافقة على كل الفقرات الممثلة لهذا البعد، حيث كانت المتوسطات الحسابية تمثل وزناً نسبياً أعلى من 50%، مما يدل على أن ممارسات المؤسسات محل الدراسة مقبولة في هذا البعد، حيث أن أعلى متوسط حسابي يتعلق بالعبارة الثانية يقوم البنك بالربط بمتوسط حسابي 2.17 ومعامل اختلاف 33.6% وهي قيمة تدل على قلة التشتت في الإجابة على العبارة، تليه العبارة التي تقول لاتحتوي التقارير المالية بمتوسط حسابي 2.20 ومعامل اختلاف 39.5%، أما العبارة التي جاءت في الترتيب الأخير يقوم البنك بتوفير معلومات بمتوسط حسابي 2.26 ومعامل اختلاف 42%.

1. **افتراض خطية العلاقة:** يشترط برنامج أموس توفر شرط العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة ونفس شروط الانحدار الخطي المعروف، فيما يتعلق بخطية النموذج وملائمة خط الانحدار للبيانات تم إجراء تحليل التباين ANOVAلاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل، حيث ظهر أن خط الانحدار يمثل البيانات تمثيلاً جيدا والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل بالنسبة للعلاقات المحتملة في نموذج هذه الدراسة، حيث أن كل القيم الخاصة بمعامل فيشر كانت معنوية مما يوحي بملائمة جيدة للعلاقة الخطية.

جدول رقم (6) يوضح خطية العلاقات بين المتغيرات

المتغير المستقل:المعايير الائتمانية						
النتيجة	Sig.	Df2	Df1	F	R^2	**المتغيرات المستقلة**
معنوي	0.049	118	1	3.962	0.032	شخصية العميل
معنوي	0.000	118	1	14.024	0.106	الضمانات المقدمة للعميل
المتغير التابع:جودة المعلومات المحاسبية						
النتيجة	Sig.	Df2	Df1	F	R^2	**المتغيرات التابع**
معنوي	0.000	118	1	14.185	0.107	الملائمة
معنوي	0.000	118	1	18.112	0.133	الموثوقية

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

2. **افتراض ثبات التباين:** يرتبط افتراض ثبات التباين Homoscedasticity بافتراض التوزيع الطبيعي، فحينما يتحقق التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات، يكون تباين العلاقة بين المتغيرات متجانساً. ولهذا السبب نجد الكثير من الدراسات التي اعتمدت على النموذجة البنائية تكتفي بدراسة الافتراض المتعلق بالتوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات دون التطرق لدراسة هذا الافتراض، ففي حالة تحقق شرط التوزيع الطبيعي لمتغيرين يكون شرط ثبات التباين محقق غالباً.

للتحقق من شرط ثبات التباين في هذه الدراسة تم الاعتماد على رسم بياني للمتغير التابع مع الأخطاء المعيارية (scatter plot of spared on reside) والتحقق من المتغيرات، من خلال مشاهدة مدى تطابق القيم المتوقعة مع خط الانحدار.

3. **افتراض عدم وجود التعدد الخطي:** هناك شرط أساسي آخر هو عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة (multicollinearity)، أي عدم وجود ارتباط خطي تام أو شبه تام، لغرض الكشف عن ذلك سيتم حساب معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واختبار التباين المسموح به tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، بحيث أن الحصول على معامل التباين VIF يتجاوز 10 أو كانت اختبار التباين المسموح به اقل من 0.1 يشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة بمشكلة التعدد الخطي.

جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة

Co linearity Statistics		
المتغيرات	**Tolerance**	**VIF**
معايير الائتمان	0.689	1.244
جودة المعلومات المحاسبية	0.876	1.313

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

من الجدول رقم (7) أعلاه نلاحظ أنه لا توجد مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات يمكن أن يسبب مشكلة، حيث تحقق شرط (VIF ≤ 10, tolerance ≥ 0.1) بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة. ويرى MyintSwe ,chine أنه يمكن التأكد من عدم وجود هذه المشكلة من خلال معاينة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات، ويجب أن لا يتجاوز معامل الارتباط بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة 0.85. وللتحقق من ذلك نستعين بمصفوفة الارتباط بين الأبعاد الممثلة للمتغيرات.

والجدول رقم (8) يمثل المخرجات المتعلقة بحساب معاملات الارتباطات بين المتغيرات المستقلة.

				TRIN	Q a
المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م			Sig. (2-tailed)	.000	.002
		HR	Correlation Coefficient	1.000	.245**
			Sig. (2-tailed)	.	.002
		Q a	Correlation Coefficient	.245**	1.000
			Sig. (2-tailed)	.002	.

يلاحظ أن كل قيم معاملات الارتباط لا تتجاوز القيمة 0.85. وبالتالي تنتفي لدينا مشكلة التعدد الخطي.

3-1-4التحليل العاملي الاستكشافي:Exploratory Factor Analysis

يستخدم هذا النوع في الحالات التي تكون فيها العلاقات بين المتغيرات والعوامل الكامنة غير معروفة وبالتالي فإن التحليل العاملي يهدف إلى اكتشاف العوامل التي تصف إليها المتغيرات ولاختبار الاختلافات بين العبارات التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث تقوم عملية التحليل ألعاملي بتوزيع عبارات الإستبانة على متغيرات معيارية يتم فرضها وتوزع عليها العبارات التي تقيس كل متغير على حسب انحرافها عن الوسط الحسابي وتكون العلاقة بين المتغيرات داخل العامل الواحد أقوى من العلاقة مع المتغيرات في العوامل الأخرى (زغلول، 2003: 178)، ويؤدي التحليل ألعاملي إلى تقليل حجم البيانات وتلخيصها والإقلال من المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل مستنداً في ذلك إلى معامل الارتباط بين متغير وغيره من المتغيرات الأخرى(سامي، 2009: 43)،

حيث تستند غربلة متغيرات الدراسة بواسطة التحليل العاملي على عدد من الافتراضات (Hair et al 2010)كشروط لقبول نتائجها وهي:

1. وجود عدد كافي من الارتباطات ذات دلالة إحصائية في مصفوفة الدوران.
2. ألا تقل قيمة (KMO) عن 60% لتناسب العينة.
3. ألا تقل قيمة اختبار (Bartlett's Test of Sphericity) عن الواحد.
4. أن تكون قيمة الاشتراكات الأولية (Communities) للبنود أكثر من 50%.
5. ألا يقل تشبع العامل عن 50%، مع مراعاة عدم وجود قيم متقاطعة تزيد عن 50% في العوامل
6. ألا تقل قيم الجذور الكامنة (Eigen values)عن الواحد.

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل (معايير منح الائتمان المصرفي):

تم استخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل ألعاملي الاستكشافي للنموذج حيث أشتمل المتغير المستقل (معايير الائتمان) على 2 أبعاد هي شخصية العميل، والضمانات المقدمة للعميل، حيث تم استخلاص متغيرين مستقلة (شخصية العميل، والضمانات المقدمة للعميل) ويوضح الجدول (9) نتائج عملية التحليل العاملي الاستكشافي للدراسة المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 7 عبارة)

جدول رقم (9) التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير المستقل معايير منح الائتمان:

المتغيرات	العبارات	1	2
شخصية العميل	يقوم البنك بطلب مستندات من العميل تبيين شفافية سجله المالي .	703	
	يقوم البنك قبل منح الائتمان بالتأكد من عدم حصول العميل علي دعاوي قضائية	787	
	يقوم البنك بالتعرف علي سمعة العميل من خلال المقابلة الشخصية	742	
	يعتمد البنك علي البعد الاجتماعي للعميل من خلال المقابلة الشخصية .	703	
الضمانات المقدمة للعميل			
	يتأكد البنك من مقدرة العميل علي تغطية كافة التزاماته	846	
	يعتمد البنك علي الرهن في زيادة الثقة لمنح الائتمان للعميل .	875	
	يعتمد البنك علي الرهن بصورة أساسية في تحديد سقف الائتمان.	810	
KMO	**Kaiser-Meyer-Olin Measure of Sampling Adequacy**	**897**	
الجذر الكامن	**Bartlett's Test of Sphericity**	**1719.364**	
نسبة التباين	**Total Variance Explained**	**60.495**	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية): تم استخدام حزمة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في إجراء عملية التحليل ألعاملي الاستكشافي للنموذج حيث تم إعطاء

كل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس كل متغيرات الاستبانة، ويوضح الجدول (10) نتائج عملية التحليل ألعاملي الاستكشافي للدراسة المكون من عدد من العبارات (العدد الكلي للعبارات 6عبارات) تمثل الملائمة3عبارات ، الموثوقية 3 عبارات.

جدول رقم (10) التحليل العاملي الاستكشافي للمتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية:

المتغيرات	العبارات	1	2
الملائمة	ملائمة 1	712	
	ملائمة 2	683	
	ملائمة 3	669	
الموثوقية	الموثوقية 2		641
	الموثوقية 3		820
	الموثوقية 1		510
KMO	Kaiser-Meyer-Olin Measure of Sampling Adequacy	914	
الجذر الكامن	Bartlett's Test of Sphericity	1819.214	
نسبة التباين	Total Variance Explained	64.325	

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

4-1-4 تحليل الاعتمادية:

يستخدم تحليل الاتساق للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات ويتراوح من (0 إلى1)، تم احتساب قيمة (ألفا كرونباخ) للعثور على اتساق البيانات الداخلي،إذا كانت قيم معامل ألفا كرو نباخ أقرب إلي(1) يعتبر الاتساق الداخلي للمتغيرات كبير، و لاتخاذ قرار بشأن قيمة الفا كرو نباخ المطلوبة يتوقف ذلك على الغرض من البحث ففي المراحل الأولى من البحوث الأساسية تشير (Nunnally,1967)إلى أن المصداقية من 0.50-0.60 تكفي وأن زيادة المصداقية لا كثر من 0.80 وربما تكون إسراف، أما (Hair et al, 2010) اقترح أن قيمة ألفا كرو نباخ يجب أن تكون أكثر من 0.70 ومع ذلك، يعتبر ألفا كرو نباخ من 0.50 فما فوق مقبولة أيضًا في الأدب (Bowling, 2009). ، والجدول رقم (12-1-4) يوضح نتائج اختبار الفا كرو نباخ (Cranach's alpha) بعد إجراء التحليل العاملي.

الجدول رقم (11) معامل الاعتمادية ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان (حجم العينة: 100)

نوع المتغيرات	الأبعاد	عدد العبارات	Cranach's alpha
المتغير المستقل (معايير منح الائتمان)	شخصية العميل	4	0.755
	الضمانات المقدمة للعميل	3	0.818
المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية)	الملائمة	3	0.816
	الموثوقية	3	0.728

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

4-1-5 المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

الجدول (12) أدناه يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة فنجد إن الانحراف المعياري لجميع المتغيرات أقرب إلى الواحد وهذا يدل على التجانس بين إجابات أفراد العينة عن جميع عبارات المتغيرات.

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية ولانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

مسلسل	المتغير	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري St. Deviation	الأهمية النسبية
-1	شخصية العميل	2.63	0.69	2
-2	الضمانات المقدمة للعميل	1.98	0.61	4
-3	الملائمة	2.79	0.83	1
-4	الموثوقية	2.44	0.78	3

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

4-1-6تحليل الارتباط (Person Correlation):

تم استخدام تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, والمعدل، فكلما كانت درجة الارتباط قريبة من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن الارتباط قوياً بين المتغيرين وكلما قلت درجة الارتباط عن الواحد الصحيح كلما ضعفت العلاقة بين المتغيرين وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وبشكل عام تعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.30) ويمكن اعتبارها متوسطة إذا تراوحت قيمة معامل

الارتباط بين (0.30 – 0.70) آما أذا كانت قيمة الارتباط أكثر من (0.70) تعتبر العلاقة قوية بين المتغيرين.

جدول رقم (13) يوضح تحليل الإرتباط بين متغيرات الدراسة

Estimate			
.551	شخصية العميل	<-->	الملائمة
.227	الضمانات المقدمة للعميل	<-->	الملائمة
.392	الضمانات المقدمة للعميل	<-->	شخصية العميل
.477	شخصية العميل	<-->	الموثوقية
.468	الضمانات المقدمة للعميل	<-->	الموثوقية
.568	الملائمة	<-->	الموثوقية

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

جدول رقم (14) مصفوفة الارتباط لإبعاد معايير الائتمان وإبعاد جودة المعلومات المحاسبية

المتغير التابع / المتغير المستقل		جودة المعلومات المحاسبية	
		الملائمة	الموثوقية
معايير الائتمان	شخصية العميل	%96**	%95**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000
	الضمانات المقدمة للعميل	%97**	%98**
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000

**تعني أن علاقة الارتباط تحت مستوى معنوية (1%)

نستنتج من الجدول (14) النقاط التالية:-

1-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة قوية بين شخصية العميل مع إبعاد جودة المعلومات المحاسبية، وذلك عند مستوى معنوية (1%).

2-وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية موجبة قوية بين الضمانات المقدمة للعميل مع أبعاد جودة المعلومات المحاسبية، وذلك عند مستوى معنوية (1%).

ونظراً لما تقدم يتعين على المنظمات المبحوثة أن توفر فهماً عميقاً لمعايير الائتمان والمتمثلة بالاتجاهات(شخصية العميل،الضمانات المقدمة للعميل) التي تؤثر على أبعاد جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة ،الموثوقية)

4-1-7 تحليل علاقة الأثر:

علاقة الأثر بين أبعاد معايير منح الائتمان المصرفي وإبعاد جودة المعلومات المحاسبية

توضح هذه الفقرة معاملات التأثير أبعاد معايير الائتمان وأبعاد أبعاد جودة المعلومات المحاسبية

جدول رقم (15) علاقة اثر إبعاد معايير الائتمان وإبعاد جودة المعلومات المحاسبية

المتغير التابع / المتغير المستقل	جودة المعلومات المحاسبية					
	B_1	A	B	R^2	Fالمحسوبة	T المحسوبة
شخصية العميل	0.559	2.34	0.96	%92	277.891	16.670
الضمانات المقدمة للعميل	0.712	1.509	0.99	%98	1070.036	32.711

نستنتج من الجدول (15) نقطتين أساسيتين:-

1-وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين معايير الائتمان و جودة المعلومات المحاسبية:- وهو تأثير معنوي موجب, إذ أن معادلة الانحدار (Y=1.509+0.712X) تعني عند زيادة الضمانات المقدمة للعميل بمقدار (1.509) سوف تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالزيادة بمقدار (0.712) عند $(\beta = 0.712, P < 0.05)$, الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي الضمانات المقدمة للعميل على جودة المعلومات المحاسبية. أي يمكن القول أن علاقة التأثير بينهما علاقة طردية. فضلا عن أن معامل التفسير R^2 فقد بلغ (98%), والذي يدل على أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية جداً، أما النسبة الباقية فأنها تدل على مؤثرات خارجية لا دخل لها بالدراسة. وبما أن كلا من (F) , و (T) المحسوبة اكبر من الجندولية فأننا يمكننا الجزم بقبول الفرضية البديلة التي تفرض وجود علاقة بين متغيري البحث ورفض فرضية العدم التي تفرض عدم وجود علاقة بين المتغيرين.

2- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين شخصية العميل وجودة المعلومات المحاسبية:- وهو تأثير معنوي موجب, إذ أن معادلة الانحدار (Y=2.34+0.559X) تعني عند زيادة شخصية العميل بمقدار (2.34) سوف تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بالزيادة بمقدار (0.559) عند

$(\beta = 0.559 , P < 0.05)$, الأمر الذي يعني وجود تأثير ذو دلالة إيجابي ومعنوي شخصية العميل على و جودة المعلومات المحاسبية. أي يمكن القول أن علاقة التأثير بينهما علاقة طردية. فضلا عن أن معامل التفسير R^2 فقد بلغ (92%), والذي يدل على أن قابلية تفسير معادلة الانحدار عالية جداً، أما النسبة الباقية فأنها تدل على مؤثرات خارجية لا دخل لها بالدراسة. وبما أن كلا من (F) , و (T) المحسوبة اكبر من الجد ولية فأننا يمكننا الجزم بقبول الفرضية البديلة التي تفرض وجود علاقة بين متغيري البحث ورفض فرضية العدم التي تفرض عدم وجود علاقة بين **المتغيرين.**

جدول رقم (16) ملخص نتائج الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية من واقع تحليل البيانات

الفرضية	نص الفرضية	F	النتيجة
الفرضية الأولي: توجد علاقة تأثير من أبعاد معايير الائتمان علي أبعاد جودة المعلومات المحاسبية			
1-1	يوجد تأثير من شخصية العميل علي الملائمة	***	دعمت
1-2	يوجد تأثير من شخصية العميل علي الموثوقية	***	دعمت
1-3	يوجد تأثير من الضمانات المقدمة للعميل علي الملائمة	***	دعمت
1-4	يوجد تأثير من الضمانات المقدمة للعميل علي الموثوقية	***	دعمت

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بناءاَ على الاطار النظري والدراسة الميدانية توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشخصية العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالمصارف العاملة بولاية جنوب دارفور.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لشخصية العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية بالمصارف العاملة بولاية جنوب دارفور.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية بالمصارف العاملة بولاية جنوب دارفور.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية بالمصارف العاملة بولاية جنوب دارفور.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بالاتي:

1. الاهتمام بإقامة دورات تدريبية حول المعايير الائتمانية وكيفية تطبيقها بشكل فعال والاستفادة القصوى من مزايا تطبيقها في المصارف.
2. تعزيز التعاون مع الجهات الاكادمية عبر برامج البحوث المشتركة مما يعود بالمنفعة للطرفين.
3. الاهتمام والتأكد على دور شخصية العميل على ملائمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في المصرف من خلال إجراءات عديدة.
4. العمل على مواكبة التطورات في مجال ملائمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في المصرف، بالشكل الذي يمكن المصارف من زيادة كفاءتها في مجال استخدام هذه الأنظمة في تحسين الأداء.
5. العمل على تخصيص دائرة مستقلة بملائمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في المصرف بهدف زيادة الاستفادة من هذا النظام في تحسين الأداء.

مقترحات بدراسات مستقبلية:

- اثر معايير منح الائتمان على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل جودة الخدمات على المصارف العاملة بولاية جنوب دارفور.

– استخدام متغيرات أخرى وسيط ومعدل.

– استخدام المقابلة أو الملاحظة لجمع بيانات العينة.

المصادر والمراجع:

1. محمد، سحر سعيد حامد. (2021). **أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية– دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.** *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(3)، ص 504-548.*
2. عطية، سارة حمدي، علي، عبد الوهاب نصر. (2021). **دراسة واختبار العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.** *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(2)، ص 171-228.*
3. محمد، به يمان رفيق. (2015). **مدى تطبيق مجالات المحاسبة عن الإلتزامات الإجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.** *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 5(2)، ص 143 – 179.*
4. حمودي، مروان عبدالرسول. (2020). **دراسة وتقييم الحكومة الرقمية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.** *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 12(29)، ص 401 – 420.*
5. الدوسري، عبدالهادي منصور. (2011). **أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.** *رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.*
6. الساعدي، مؤيد، زبار، سلمان عبود. (2013). **جودة المعلومات وتأثيرها في القرارات الإستراتيجية: دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية.** *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15(3)، ص 7 – 41.*
7. محمود، جمام، دباش، أميرة. (2016). **تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة – الجزائر.** *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (47)، ص 81 – 104.*
8. قراطم، خالد محمد، عون، محمد عطية، فرحات، محمد محمد. (2022). **أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات بمصنع إسمنت زليتن.** *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(4)، ص 436 – 455.*
9. الشلال، مهند عزيز، محمد، كهدار حجي، يوسف، أكرم صالح. (2020). **قياس تأثير ودائع المصارف التجارية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2004م – 2019م.** *المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 9(2)، ص 90 – 102.*

10. دادة، دليلة، بن عمارة، نوال. (2018). **أثر الإفصاح المحاسبي على قرارات منح الإئتمان في البنوك التجارية الجزائرية**. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 5(1)، ص 134 – 146.*

11. نورالدين، جرد، مراد، آيت محمد. (2018). **قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية**. *مجلة البديل الاقتصادي، 5(1)، ص 134 – 153.*

12. داود، ثامر قاسم، كريم، شيماء مهدي. (2016) **قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في تحقيق الإفصاح المحاسبي بالمصارف العراقية: أطار مقترح**. *مجلة دراسات محاسبية ومالية، (عدد خاص بالمؤتمر الوطني الأول لطلبة الدراسات العليا)، ص 1 –21.*

13. ياسمينة، عمامرة، عبدالكريم، زرفاوي. (2018). **أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**. *مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد (4)، ص 307 – 327.*

14. بدارين، لؤي. (2019). **العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية**. *رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.*

15. بوقندورة، حورة. (2017). **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيس – بأم البواقي**. *رسالة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص: المحاسبة المالية غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.*

16. بجاي، رغد رشد، محمد، موفق عبد الحسين. (2021). **تدقيق مخاطر الائتمان المصرفي على وفق معايير التدقيق الدولية**. *مجلة دراسات محاسبية و مالية (JAFS)، 16(54)، ص 64–81.*

17. محمد، منال جابر مرسى. (2021). **الإئتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر: دراسة قياسية**، *مجلة البحوث المالية، 22(1)، ص 130 – 173.*

18. حمزة، نفيدسة، عبدالقادر، طواهير. (2017). **دور الإئتمان المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية**. *رسالة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصدية، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر.*